

الحالة الدينية في تونس 2011 - 2015: دراسة تحليلية ميدانية

الإشراف العام برئاسة التحرير منير السعيداني

(الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2018). 4 ج (1800 ص).

ساري حنفي

أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت.

(2016) و(مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2018). في هذه المقالة سأركز على الدراسة الأخيرة حول الحالة الدينية في تونس 2011 - 2015. هذا العمل العميق، ببعديه النظري والميداني، ذو 1800 صفحة من أربعة مجلدات وشارك فيه ما يناهز الخمسين باحثاً بإشراف منير السعيداني، أستاذ علم الاجتماع في المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس. فهذا التقرير مبني على جهد جبار يشمل بحث بالاستمارة على 1800 مستجوب. كما رُوجع الكثير من الأدبيات النظرية والأمبيريقية (الأكاديمية، وعلى صفحات الصحف اليومية، والمواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي) حول ظواهر الدين والتدين، ومتابعة حثيثة ودقيقة لما جرى الأحداث في تونس منذ 2011 بما في ذلك رصد للأحداث والتصريحات والمواقف والممارسات والظواهر المتعلقة بالحالة الدينية. وهناك تتبع للفاعل الديني والسياسي في الحقل الديني بما في ذلك التنظيمات السياسيّة

لم يحظَ علم الاجتماع الديني في الوطن العربي بالاهتمام الذي يفترض أن يعطى في منطقة يمثل الدين جزءاً أساسياً من المنظومة الثقافية والأخلاقية وتعصف فيها ظواهر اجتماعية حادة منها الطائفية والتطرف. وأن يتم تناول الظاهرة الدينية فقد ركزت أغلبية الدراسات والأبحاث على تفسير ظاهرة تصاعد الخطاب الديني، وما أفرزه من حركات احتجاجية وتيارات من العنف السياسي، واستحضرت العوامل الجيوبوليتيكية لأسباب تتعلق بإنتاج معرفة سريعة لخدمة مراكز التفكير والسياسات المضادة للإرهاب. ولم تدرس الحالة الدينية باعتبارها ظاهرة متشعبة ومتجذرة بعلاقتها مع التاريخ والاجتماع والاقتصاد والسياسة إلا في دول قليلة، مثل مصر (مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث ومركز دال للأبحاث، 2016) والمغرب (مركز المقاصد للدراسات والبحوث، 2016) وتونس (منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية، المرصد الوطني للشباب، والمعهد العربي لحقوق الإنسان،

مقابل الربع الذين يعتبرون مقياسهم هو المصلحة والمنفعة التي لا تخلو من الأنانية، وكذلك نسبة مهمة تتصرف بمنطق الفردانية وحرية الضمير واستقلال الذات.

وهذا مربوط بكون الحقل الديني يتصل فيه المحلي بالكوني ثقافياً واجتماعياً وسياسياً وهذا يكشف عن «أمحاء الحدود القوميّة وهجنة التمايزات الثقافيّة وترميح أشكال الوجود الاجتماعيّ الثقافيّ» (ج 1، ص 40) في تونس.

ثانياً: العلاقة مع السياسي

درس التقرير أصحاب المشهد الدينيّ من خلال المؤسّسات (وزارة الشؤون الدينيّة والمجلس الإسلامي الأعلى والجوامع والمساجد) ومن خلال التربية والبحث العلميّ والإعلام (المؤسّسة الزيتونيّة ومناهج التعليم الرسميّ والإنتاج العلميّ الدينيّ ووسائل الإعلام التقليدي والشبكات الاجتماعيّة والجمعيات الثقافيّة الدينيّة). وكما بيّن التقرير أن مسألة الدين والتدين في تونس تعد من أهم الملفات بالنسبة إلى السلطة السياسية. وهي أولوية «لا تستمدّها من قيمتها الحقيقية أو رأسمالها الرمزي وإنما في تأمين نجاعتها واستمرار هيمنتها وعن ترك المجال للحركات الإسلاميّة» (ج 1، ص 256).

وقد تطورت الجامعة لتشمل عدة وحدات بحثية وأربعة معاهد: المعهد العالي لأصول الدين بتونس؛ المعهد الأعلى للحضارة الإسلاميّة؛ مركز الدراسات الإسلاميّة بالقيروان؛ والمعهد العالي للخطابة والإرشاد الديني بالقيروان.

والنقابيّة والجمعياتية. إنه عمل علمي بامتياز تجاوز اللغة النضالية التي لحظناها في تقرير الحالة الدينيّة المعاصرة في مصر والذي أنتجته نفس المؤسّسة (مؤسّسة مؤمنون بلا حدود).

في هذه السطور التالية سأتناول أربع قضايا رأيتهما مهمة وتستحق تسليط الضوء عليها: قوة وشكل التدين، العلاقة مع السياسي، الجدل العالميّة والخصوصية في مواثيق حقوق الانسان، وأخيراً التنوع المذهبي.

أولاً: التدين: ازدياده

وفرديته المعلمنة

كل المؤشرات في التقرير تدل على ازدياد التدين في تونس. فمثلاً يدل التقرير في إحدى الجامعات على ارتفاع عدد النساء المحجبات من 16 بالمئة في 2006 إلى 66 بالمئة في 2016. وواضح أن رهانات الإسلام الإحيائي يتمثل بتعبئته لطلبة الجامعة. وهنا نجد تطوراً كبيراً في الأنشطة الطالبيّة للحركات الإسلاميّة والاستفادة من اللحظة الثورية لتحويل مقر الأمن في كلية الآداب في جامعة منوبة إلى مصلّى. ولكن نسبة التدين في تونس (ضمن سكان الدولة) مقارنة بالسياق العالمي هو تدين وسطي حيث بلغ بحدود 70 بالمئة مقارنة مع متوسط البلدان العربية (77 بالمئة) (بن حفيظ، 2016).

أما شكل التدين في تونس فهو أقرب إلى الطقوسي والفردى المعلمن. فأقل من نصف المستجوبين (47.5 بالمئة) كان محرك أفعالهم هو اتباع الحلال والحرام،

المثل الحديثة والمثل الدينية، غير منتبهة إلى المفارقات الناجمة عن ذلك. وكما يبين التقرير أنه كان من الأحرى تبني دعوة طه عبد الرحمن من توليد آليات منهجية منبثقة من رحم المجال التداولي العربي الإسلامي (ج 1، ص 255). أما المرتكز الثاني فهو العلمانية الجزئية وهي علمانية لا تصادم صراحة الدين. والمرتكز الثالث هو المركزية التربوية والتعليمية وقد سبب ذلك، على الرغم من أهميته، إلى عدم مراعاة خصوصية المناطق. والمرتكز الأخير هو المدرسة الإصلاحية التونسية على خطى سالم بوحاجب ومحمد النخلي ومحمد الطاهر بن عاشور.

ونظراً إلى أهمية الإصلاح الذي تعرضت له مناهج التربية الدينية والمدنية في مرحلة الوزير محمد الشرفي (1989 - 1992) ومرحلة مدرسة الغد (2002 - 2007)، فلم يتم تغيير يذكر للمناهج حتى بعد مضي خمس سنوات على الانتفاضة التونسية (ج 1، ص 232).

يشير عبد الحق الزموري بحق أن هناك دوراً كبيراً للأكاديميين التونسيين في الجدل في القضايا الدينية في كل من الإعلام والسياسة والمجتمع المدني، وقد بني ذلك على دراسات كثيرة أكاديمية. وقد تم حصر 254 أطروحة ماجستير ودكتوراه من 2011 إلى 2015 حول الحقل الديني أغلبهم في الدراسات الإسلامية. هذا وقد خف الطابع السجالي الذي كان يتسم به الإنتاج المعرفي قبل 2011 بسبب الهم النضالي القمعي للدولة التونسية ضد حركات الإسلام الاحتجاجية. كما بدأت تونس في إنتاج معرفة حول الاقتصاد

تاريخياً قامت المؤسسة السياسية الاستبدادية بترويض المؤسسة الدينية وتهميش جامعة الزيتونة. ولكن كان هناك إصلاح للمناهج في جامعة الزيتونة من خلال مزج بين العلوم الدينية والعلوم الاجتماعية والإنسانية. وربما كان يحلم بهذا الإصلاح رموز الزيتونة التاريخية الشيخ الطاهر بن عاشور والطاهر الحداد. وتوظيف أساتذة من خارج المؤسسة الزيتونية للتدريس. ورغم أهمية هذا الإصلاح، في نظري، فقد بين التقرير أن هذا المزج قد نظر له الزيتونيون بعين الريبة كونه شغل حيزاً مهماً من برامج الإجازات فأربك الطلاب وتراجع مستوى الاختصاص الديني ومثانته (ج 1، ص 200).

ولكن ما أثار انتباهي هو قوة المنهاج التربوي التونسي في شرحه للدين والتدين بما فيه من تنوع وتعدد. ووجود كتاب حول التفكير الإسلامي للسنة الرابعة من التعليم الثانوي آداب. فإضافة إلى المصادر التراثية الأساسية كفقرات من كتابي الرسالة للشافعي والموطأ وإحياء علوم الدين للغزالي وبداية المجتهد لابن رشد، فقد اشتمل الكتاب على مراجع حديثة من مالك بن نبي، محمد إقبال، وعبد الله العروي (ج 1، ص 230 - 232) وقد قامت السياسة التعليمية على مرتكزات أربعة: المرتكز الأول العقلانية بوصفها مبدأ من مبادئ التنوير التي لا تتناقض مع جوهر الإسلام ومقاصده، ولكنها عقلانية مجردة في غالبيتها، تغلب التوظيف التقني للعقل الأدوات في معالجتها للإشكالات المطروحة: ومثال على ذلك النزعة الانتقائية التي جعلت من قصارى مطمحها المماثلة بين

الإنسان، فإن عالميتها غير ممكنة إلا إذا كانت محل (شبه) إجماع بين الثقافات، لا تجربة مستوردة من السياق الأوروبي - الأمريكي. مثلاً، «هل الديمقراطية عالمية؟»، نعم، ولكن كقيمة عالمية متخيلة (An Imaginary)، لا كنموذج يتم تصديره. وكما بيّن فلورين غينار (Guénard, 2016) أن الديمقراطية ليست مفهوماً غائباً، وإنما هي تجربة تاريخية (Rosanvallon, 2008) كسبت معياريتها من خلال عملية التعلم التاريخي الإنساني مفتوحة المآل، والتي أفضت إليها الثورة الفرنسية، ثم الانتقال إلى الديمقراطية في الثمانينيات من القرن الماضي في أمريكا اللاتينية، ثم في أوروبا الشرقية والوسطى في التسعينيات، وأخيراً مع العام 2010 في بعض البلدان في الوطن العربي (ما يدل على ذلك الشعارات التي يرفعها المتظاهرون والموسومة بالحرية والكرامة). ويمكن ضرب مثال آخر على عالمية المساواة بين الجنسين باعتبارها متخيلة يجب جعله محلياً، حيث تطبيقها يستدعي النظر في الأحوال الزمكانية لمعرفة كيفية موضوعة المساواة ضمن القيم المجتمعية الأخرى المتنافسة في كل مجتمع. أستحضر هنا بعض الباحثين الإسلاميين أو المحافظين الذين يرون أن التضامن الأسري قيمة مهمة ويدفعون باتجاه التعددية القانونية لاستيعاب العصر التعددي (Berger, 2014) الذي نعيشه. واستحضر هنا أيضاً نانسي فريزر (Fraser, 2012) التي تعتبر قضية الطبقة وتقسيم الثروات كقيمة منافسة لقيمة المساواة التي تتبناها الحركة النسوية السائدة ذات الطبيعة الاستحقاقية (Meritocracy). ما نشهده اليوم ليس

والتمويل الإسلامي وأنشئت الجمعية التونسية للاقتصاد الإسلامي.

كما يظهر التقرير حجم الشذمة الحزبية في تونس بين الأحزاب السياسية. فهناك أكثر من 8 أحزاب إسلامية وسطية و6 أحزاب ذات اتجاه سلفي إضافة إلى أحزاب كثيرة غير دينية. وحسب عبد اللطيف الهرماسي منذ الثورة التونسية مثل الدين والموقف منه مبرراً وأداة للاستقطاب الأيديولوجي والدفع إلى تقسيم المجتمع على منوال انقسام النخب بين شق حدائي - علماني وشق محافظ - إسلامي بتراشقان التهم وبدفع كلاهما إلى شيطنة الآخر على الرغم من محاولات الإسلاميين المستنيرين أو الحدائين المعتدلين (ج 1، ص 237).

ثالثاً: الجدل حول العالمية والخصوصية في مواثيق حقوق الانسان

كتبت رباب العياري فصلاً حول المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالشأن الديني موضحة الجدل الذي حصل في تونس حول الدستور وكذلك مواءمة هذه المعاهدات للخصوصية التونسية. فقد اعتبرت أن الجدل متمحور حول التراث والحداثة، وأن مفاهيم حقوق الإنسان قد التبست بسبب استنادها إلى الخصوصية الثقافية الدينية. وأرى في ذلك تبسيطاً لغناء الجدل حول العلاقة بين العالمية (Universality) والخصوصية. إن كانت هناك ضرورة لعالمية بعض المفاهيم، مثل حقوق

الابتدال. لم تستطع قيم الوطن والولاء الأُوحد له التي رُوّجت له ما يسميه عبد القادر الزغل العلمانية الصامته لدولة الاستقلال من تقديم مواطنة حقيقية بعدم تهديم الولاءات المحلية والعائلية والروحية للمجتمع الصوفي، وهذا ما دفع شباب منها إلى الالتحاق بالحركات الإسلامية الاحتجاجية. ولم تفهم هذه الحداثة كيف تتشكل الولاءات المزدوجة وتوازي العقل العلمي والأسطوري. وكما نوّه له ليفي شتراوس أن الذهاب إلى الطبيب لا يمنع البحث عن الشيخ للمعالجة أيضاً.

أما تجربة الزاوية القاسمية فهي مثال على تسييس الطرائق الصوفية وتدينها من جانب سلطة الدولة. فقد انخرط شيخ الطريقة القاسمية في حزب التجمع الدستوري الحاكم. وفي سنة 2008 تحولت مدينة الرديف، مقر الطريقة القاسمية، إلى مركز لانتفاضة الحوض المنجمي وقطباً لزعيمها تنظيمياً وسياسياً وخطابياً. وبينما انخرط فيها الكثير من تابعي هذه الطريقة انحاز شيخ الطريقة، بلقاسم البلخيري، للنظام وساعده على قمع المتظاهرين (ج 3 ص 78). وبالتالي فعلى نقيض الكثير من الأفكار النمطية التي تعتبر التصوف حركة غير سياسية، فإن الطريقة القاسمية قد انخرطت في السياسة. وإن كانت بعض البلدان العربية كالإمارات ومصر تسعى لدعم الطرائق الصوفية وتسييسها فليس إلا لتكرار تجارب الولاء للأنظمة الاستبداد على طريقة الطريقة القاسمية. هذا وتعرض الطرائق الصوفيّة منذ انتشار الحركات السلفية إلى الهجوم على بعض الزوايا وحرقتهم بسبب اتهامها بالقبورية والشرك والبدعة.

أزمة عالمية المفاهيم كالديمقراطية أو عدم المساواة الاجتماعية، وإنّما أزمة في المتخيّل، أي كيفية تحويل مخيال الديمقراطية إلى نموذج قابل للتطبيق في سياق معين.

رابعاً: التنوع المذهبي

يكشف المجلّد الثالث من التقرير حالة مذهلة من التنوع المذهبي في بلد يبدو في الظاهر هيمنة كلية للمذهب المالكي. فالمذهب الحنفي، وريث السلطنة العثمانية، كان مذهباً رسمياً قبل نشأة النظام الجمهوري سنة 1957 ولكن لأسباب كثيرة فقد ضعف كثيراً. وهناك أيضاً إسلام شعبي متمثل بالطرائق الصوفية الذي امتاز بوجود كثيف منذ القرن الثالث عشر تاريخياً في بعض المناطق التونسية حيث أحصى أكثر من مئة زاوية. ومن الخصوصية التونسية هو وجود وليات نساء ومنهن عائشة المنوبية. وقد عانت الطرائق الصوفية والزوايا دولة الاستقلال ورفعها لشعارات التحديث ودولنة المجتمع حيث حُجرت أملاكهم الوقفية وحُصرت أنشطتهم. فقد اضطرت زاوية سيدي البشير الزاوي (الزاوية الباشيرية) إلى تحديد شديد لنشاطاتها وتحولها في أواخر التسعينيات من القرن الماضي إلى اجتماع سنوي إلى (أو زردة سيدي البشير) إلى مهرجان ثقافي ديني تشرف عليه السلطة المحلية وخلايا الحزب الحاكم في بنزرت مع تغييب كامل لمشايخ الزاوية. وقد أدى الخلط بين الدعائي والثقافي لمثل هذه التظاهرة وابتعاد عن كل مدلول روحي تعبّدي إلى سقوطها في

الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.
مركز المقاصد للدراسات والبحوث (2016).
تقرير الحالة العلمية الإسلامية
بالمغرب - العدد الثالث لسنة 2015.
الرباط: مركز المقاصد للدراسات
والبحوث.
منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية، المرصد
الوطني للشباب والمعهد العربي لحقوق
الإنسان (محررون) (2016). الحالة
الدينية بتونس لسنة 2015. تونس: منتدى
العلوم الاجتماعية التطبيقية

Berger, Peter (2014). *The Many Altars of Modernity: Toward a Paradigm for Religion in a Pluralist Age*. Digital original edition. Boston: de Gruyter.

Fraser, Nancy (2012). «Feminism, Capitalism, and the Cunning of History: An Introduction.» *FMSH-WP2012-17*. 2012. <halshs-00725055> (blog). 2012. <<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00725055/document>>.

Guénard, Florent (2016). *La Démocratie Universelle : Philosophie d'un Modèle Politique*. Paris: Le Seuil.

Rosanvallon, Pierre (2008). «Democratic Universalism as a Historical Problem.» *Books and Ideas*, April, <<http://www.booksandideas.net/Democratic-Universalism-as-a.html>>.

ويتجاوز التنوع السنّة فهناك أيضاً الإباضية والشيعة (أغلبهم تشيّعوا دينياً أو سياسياً بعد الثورة الإيرانية في بداية الثمانينات) واليهود والمسيحيين. ويسر القارئ موقف التوانسة من الآخر غير المسلم بانفتاحات لا تجدها في الدول العربية الأخرى.

المراجع

بن حفيظ، عبد الوهاب (2016). «الدين وحرية الضمير: منرج التحوّلات الكبرى.» في: الحالة الدينية بتونس لسنة 2015. تحرير منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية، المرصد الوطني للشباب والمعهد العربي لحقوق الإنسان. تونس: منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية.

لطفي، عيسى (2018). «تجارب الانتظام الصوفي في تونس.» في: الحالة الدينية في تونس 2011 - 2015. الجزء الثالث. تحرير مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث. الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث ومركز دال للأبحاث (محرران) (2016). الحالة الدينية المعاصرة في مصر (2010 - 2014). الجزء الأول.